أثر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات (الجاتس) على قطاع السياحة في مصر

إعداد
سامي محمد السعيد علي
معيد بقسم الاقتصاد
كلية التجارة- جامعة الزقازيق

الملخص:

يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة القياسية في التعرف على أثر تطبيق إتفاقية الجاتس على قطاع السياحة في مصر- وتقتصر الدراسة على الفترة (1975-2014)، حيث تم تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين وهما:

- **المرحلة الأولي**: قبل توقيع الإتفاقية (1975-1994).
- **المرحلة الثانية**: بعد توقيع الإتفاقية (1995-2014).

ولتحقيق ذلك تم استخدام أسلوب التكامل المشترك (Co-integration Analysis) بهدف التعرف على ما إذا كان هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، وبداية تم إجراء اختبارات السكون على لوغاريتم المتغيرات المستخدمة في الدراسة بعد أخذ الفرق الأول للسلسلة وبتطبيق اختبار جوهانسن على المتغيرات محل الدراسة تبين أن هناك تكامل مشترك بينها، ولتقدير هذه العلاقة بين المتغيرات تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model). وأتضح من نتائج التحليل أن تطبيق إتفاقية الجاتس أدي إلي زيادة الإيرادات السياحية بنسبة 74.4% وفقاً لتقديرات البنك المركزي المصري، كما أدي إلي زيادة إيرادات الفنادق والقري السياحية بنسبة 94% وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط.

Abstract :

The main objective of this econometric study is to identify the impact of the application of the GATS on the tourism sector in Egypt during (1975-2014) period , which covered two phases: the first phase : pre -signing the agreement (1975-1994), the second phase : post- signing the agreement (1995-2014). To achieve this objective , the study used the Co-integration analysis in order to identify whether there is a long run equilibrium relationship among the study variables ; firstly , the study performed stationary tests on the logarithm of the study variables after taking the first difference for the series . The application of Johansen test on the study variables shows that there is a Co- integration among them . To assess the relationship between the variables, the study used the Error Correction Model . The analysis results show that the application of the GATS has led to increase tourism revenues by 74.4%, according to the Egyptian Central Bank estimates, also has led to increase in revenues of the hotels and tourist villages by 94%, according to the Ministry Planning estimates

(1) المقدمة:

شهد قطاع الخدمات تطوراً كبيراً على المستوي الدولي خلال العقدين الماضيين، حيث تميز هذا القطاع بتنوع كبير في شكل وجودة ما يقدمه من خدمات، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تكنولوجيا المعلومات التي ساعدت على تطوير تلك الأنشطة الخدمية وسهلت عملية تصديرها فيما بين دول العالم، حيث أصبح هذا القطاع يشكل نحو ثلاثة أرباع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخمس حجم التجارة العالمية في الوقت الحالي (وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، 2001: 2). هذا ويعد قطاع السياحة من أكبر القطاعات الخدمية في العالم من حيث الحجم، فهو يمثل نحو 33.3% من إجمالي تجارة العالم من الخدمات في الوقت الراهن وأسرعها من حيث النمو، كما أنه يعد من أكثر القطاعات استيعاباً للعمالة، وتوليداً للنقد الأجنبي، ومن ثم فإن نمو قطاع السياحة له أثره المباشر على إجمالي الدخل القومي (التهامي، 2004: 233).

وانطلاقاً من الأهمية البالغة لقطاع الخدمات، فقد سعت دول العالم من خلال الإتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات (GATS) إلى تحرير تجارة 12 قطاعاً خدمياً رئيسياً، تضم نحو 155 قطاعاً فرعياً (منظمة التجارة العالمية، 1996). وتتمثل القطاعات الرئيسية لإتفاقية تحرير تجارة الخدمات في: خدمات السياحة والسفر، وخدمات الأعمال، وخدمات الاتصالات، وخدمات التشييد والخدمات الهندسية المرتبطة بها، وخدمات التوزيع، والخدمات التعليمية، والخدمات البيئية، والخدمات المالية، والخدمات المتصلة بالصحة والخدمات الاجتماعية، والخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية، وخدمات النقل بمختلف وسائلة، لزيادة نمو الاقتصاد العالمي وتخفيض القيود التعريفية وإزالتها تدريجياً، وتشجيع مشاركة الدول النامية، وزيادة مستوي الشفافية في المعاملات الدولية.

ونظراً للأهمية البالغة لقطاع السياحة في مصر في الوقت الراهن واعتماد الأنشطة السياحية المصرية بالدرجة الأولى على الموارد المحلية والبشرية، وأقامه روابط أمامية وخلفية مع ما يقرب من 70 صناعة وخدمة مغذية ومكملة(البنك الأهلي المصري، 2000: 28)، وكبر حجم هذا القطاع وسرعة نموه وقدرته الكبيرة على استيعاب العمالة، ومن ثم أهمية دوره في تقليص الفجوة بين العرض والطلب داخل سوق العمل المصرية، تهدف هذه الدراسة إلي التعرف على أثر

إتفاقية تحرير التجارة في قطاع الخدمات (GATS) على قطاع السياحة في مصر منذ التطبيق الفعلي للإتفاقية في عام 1995 وحتي الوقت الراهن.

(2) أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في معرفة أثر تطبيق إتفاقية تحرير تجارة الخدمات (الجاتس) على قطاع السياحة في مصر، بما يسهم في تحقيق تنمية سياحية من شأنها دعم وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

(3) مشكلة الدراسة:

بالرغم من تطبيق مصر لإتفاقية تحرير التجارة في قطاع الخدمات (الجاتس) على عدد كبير من القطاعات ومنها قطاع السياحة، إلا أن نصيب مصر من السياحة العالمية مازال منخفضاً، بالرغم مما تتمتع به مصر من مقومات سياحية كثيرة ومتنوعة تمنحها ميزة نسبية في هذا المجال وتجعلها قادرة على المنافسة العالمية.

ومن ثم يصبح التساؤل: **ماهي أثار إتفاقية الجاتس على قطاع السياحة في مصر؟ وكيف يمكن تعظيم الأثار الإيجابية وتقليل الأثار السلبية لهذه الإتفاقية بحيث يصبح قطاع السياحة من القطاعات التي تقود عملية التنمية وتعظم دخله وعوائده بما يسهم في تحقيق الأهداف التنموية الأخرى؟**

(4) الدراسات السابقة:

الدراسة الأولي: بعنوان " تنافسية قطاع الخدمات وأثره على سعر صرف الجنيه المصري مع التركيز على قطاع السياحة"(حمدنا، 2010):

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تنافسية قطاع السياحة على سعر صرف الجنيه المصري. واعتمدت على المنهج الاستنباطي والذي يركز على تحليل اتجاهات تطور أسعار صرف الجنيه المصري خلال الفترة من (1995-2007) والتغيرات في الإيرادات السياحية خلال نفس الفترة، كما استخدمت الدراسة المنهج التجريبي استناداً إلى صياغة نموذج افتصاد قياسي لقياس وزن تأثير العوامل المختلفة المؤثرة على سعر صرف الجنيه المصري.

ولقد انتهت الدراسة إلى النتائج التالية:

1) يحتل قطاع الخدمات أهمية كبيرة في الاقتصاد المصري حيث يعتبر المورد الأكبر للتحويلات بالعملة الأجنبية خاصة قطاع السياحة، لذلك من الضروري تحسين الوضع التنافسي للقطاع من خلال إدارة الموارد بشكل كفء.
2) التطورات التكنولوجية في مجال المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية قد وسعت قاعدة الخدمات التي يمكن أن يتاجر بها عبر الحدود.
3) يساهم قطاع السياحة بنسبة كبيرة في الإيرادات من النقد الأجنبي في ميزان المدفوعات، وتشير البيانات إلى أن الميزان السياحي يحقق فائض بصفة مستمرة خلال فترة الدراسة يساهم في الحد من الأثار السلبية على سعر صرف الجنيه المصري الناتجة عن العجز المستمر في الميزان التجاري.
4) أظهرت نتائج اختبارات النموذج القياسي أن التغيرات في سعر صرف الجنيه المصري ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفائض الذي يحققه ميزان السياحة، حيث يؤثر على سعر صرف الجنيه المصري تأثيراً موجباً.

الدراسة الثانية: بعنوان " دراسة تطبيقية لأثر إتفاقية تحرير التجارة في الخدمات من واقع الشركات والمنشآت السياحية المصرية"(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2007):

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم الأثار الخاصة بإتفاقية تحرير التجارة في الخدمات على قطاع السياحة المصري، بالإضافة إلى عرض أهم التحديات التي تواجهه، وذلك بالاستعانة بتحليل نتائج استطلاع الرأي للمنشآت السياحية المصرية الأعضاء في الاتحاد المصري للغرف السياحية، من واقع عملها داخل القطاع.

وخلصت الدراسة إلى ضآلة حجم المعرفة بتطبيق إتفاقية الجاتس داخل مصر، ووجود خلط بين هذه الإتفاقية وإتفاقية تحرير التجارة والتعريفات الجمركية (الجات)، وزيادة رغبة الشركات في التعرف على آليات الاستفادة بإتفاقية الجاتس، بالإضافة إلى ارتفاع حجم المشكلات المرتبطة بقطاع السياحة نفسه، ومن ناحية أخري أقتصر أثر الإتفاقية على التعرض لمنافسة شديدة من الشركات الأجنبية داخل مصر، وما يترتب على ذلك من توسع أو تقليص لحجم النشاط السياحي للمنشآت المصرية. وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة حجم الاندماجات بين الشركات المصرية لتكون قادرة على المنافسة الدولية، والعمل على نشر ثقافة انتقال تقديم الخدمات السياحية إلي داخل أسواق الدول الأخرى.

الدراسة الثالثة: بعنوان " السياحة في مصر. هل أصبحت بالفعل قاطرة للتنمية الاقتصادية؟"(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2007):

تناولت الدراسة جزئين تطرق الأول إلي خصائص قطاع السياحة المصري مقارنةً ببعض الدول التنافسية مُركزاً على تقرير تنافسية السياحة الأول الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ووضع مصر فيه. أما الجزء الثاني فتناول مساهمة قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية في مصر من حيث مساهمتها في الاستثمارات والدخل القومي وفي خلق فرص العمل.

وقد خلصت إلى أن تونس والمغرب وإسرائيل وتركيا تأتي في قائمة الدول المنافسة لمصر، وتعد روسيا أهم مصدر للسياحة إلى مصر وتقع ليبيا في مقدمة الدول العربية من حيث تصدير أعداد السائحين لمصر وأخيراً يأتي ترتيب مصر بالنسبة لمؤشر مناخ الأعمال والبنية الأساسية السياحية متأخراً حيث احتلت المركز 85 عالمياً وهو وضع أسوأ من وضعها في مؤشر الموارد البشرية والثقافية والطبيعية حيث احتلت المركز 68 عالمياً.

الدراسة الرابعة: بعنوان" أثر إتفاقية تحرير التجارة في الخدمات على القطاع السياحي المصري"(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2006):

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأثار الناتجة عن تطبيق إتفاقية تحرير التجارة في الخدمات (الجاتس) السارية منذ عام 1995 على قطاع السياحة المصرية.

اهتمت الدراسة بتحليل أهمية قطاع السياحة ضمن قطاع الخدمات المصرية، مع عرض لجدول الإلتزامات المصرية والدولية الواردة في الإتفاقية، وأهم التحديات التي يواجها قطاع السياحة المصري وكيفية التغلب عليها.

وخلصت الدراسة إلى أن إتفاقية الجاتس تعد إطاراً فعالاً لزيادة القدرة التنافسية لقطاع السياحة المصرية، بل تعطي فرصة لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلي قطاع السياحة فلم تقيد بنسبة مشاركة الأجانب في الاستثمار إلا في محافظتي شمال سيناء وجنوب سيناء، وبالنسبة للعمالة الأجنبية لا ينبغي أن تتجاوز 10% في منشآه سياحية واحدة- شاملة الفروع- كما أنها لا تشكل أي قيود علي أنشطة المؤتمرات والسياحة، ومنظمات التدريب والسياحة، وخدمات إدارة السياحة والنقل السياحي فيما عدا قطاع النقل النهري وخدمات توفير الأغذية في المطارات. ومع ذلك فإنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن هناك قيود مختلفة لزيادة القدرة التنافسية لقطاع السياحة في مصر في المدي القصير، مثل حساسية هذا القطاع للمتغيرات

الخارجية، والمشكلات المتعلقة بنوعية وكفاءة البنية التحتية للسياحة ومهارات العمال في هذا القطاع.

الدراسة الخامسة: بعنوان " أثر إتفاقية الجاتس على تجارة الخدمات في الوطن العربي"(معربة، 2004):

حاولت هذه الدراسة أن تبين دور تجارة الخدمات في اقتصاديات الدول العربية وانعكاسات تحرير التجارة في الخدمات على الوطن العربي، وأهمية التعاون بين الدول العربية في مجال الخدمات والهدف من وراء ذلك هو إلقاء الضوء على الواقع الفعلي والوضع الاقتصادي لهذا القطاع وخاصةً فيما يتعلق بتجارة الخدمات.

اتبعت الدراسة منهج التحليل الوصفي، ومنهج التحليل الكمي من خلال استخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA)[1] للتجارة في الخدمات (فترة الدارسة المستخدمة من عام 1997الي 2002).

وخلصت الدراسة إلي:

1) يجب الربط بين السياسات التجارية في الدول العربية وأهداف التنمية المطلوبة، الأمر الذي يتطلب رؤية واحدة وواضحة للدول العربية لأهداف التنمية داخل الوطن العربي.
2) قطاع الخدمات قطاع هام وحيوي وله سمات خاصةً لأنه يلبي الاحتياجات الأساسية للمجتمعات كالتعليم والصحة والإسكان والمرافق وغيرها، ومن ثم فإن الهدف من تحرير قطاع الخدمات هو إزالة المعوقات لتطوير هذا القطاع فنياً وتكنولوجياً مع المحافظة على دوره في اشباع الحاجات الأساسية.
3) يجب العمل على تدعيم شبكات النقل الإقليمي خاصة الطرق البرية والسكك الحديدية وذلك لربط الدول العربية ببعضها البعض ولتدعيم التجارة بينها وتقليل لتكاليف.
4) قطاع الخدمات في الوطن العربي تتوفر لديه عوامل عديدة إذا ما أُحسن استغلالها وإدارتهاً جيداً من الممكن أن تؤدي الي زيادة قدراته التنافسية.

الدراسة السادسة: بعنوان " أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي "(إسماعيل، 2004):

1) Revealed Comparative Advantage Index.

هدفت الدارسة إلي بحث مواطن المكاسب الاقتصادية التي تعود على الاقتصاد النامي وخاصةً مصر، وكذلك المثالب التي يمكن أن يعانيها ذلك الاقتصاد من وراء تحرير التجارة الخارجية.

اتبعت الدارسة المنهج الوصفي في تحليل الأوضاع الاقتصادية لقطاعي التجارة والصناعة لعدد من الدول النامية ومنها مصر للتعرف على أثار تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في تلك الدول، حيث استخدم الأسلوب البياني لوصف طبيعية التغيرات التي تحدث لبعض متغيرات التنمية الصناعية. وقد تم الاستعانة بالمنهج التحليلي من خلال أسلوب التحليل المعروف باسم "قبل-بعد before-after"، الذي يقارن أداء الاقتصاد قبل وبعد ظاهرة معينة أو حدث معين، والمعني بهذا الحدث هنا هو تحرير التجارة الخارجية.

وفيما يخص أثر تحرير التجارة على مصر، فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1) أدي تحرير التجارة إلى إغراق السوق المصرية ببعض المنتجات الصناعية في النصف الثاني من التسعينيات والسنوات الأولي من الألفية الثالثة – مما أضر ببعض الصناعات المحلية ضرراً جسيماً – والتي كان من أهمها المعادن الأساسية ومصنوعاتها، وبعض الصناعات الكهربائية، مثل اللمبات، والمحركات، وصناعة ورق الكتابة والطباعة، والمطاط ومصنوعاته، وبعض الصناعات الكيماوية، مثل: أسود الكربون، وصناعات أخري متنوعة مثل أقلام الرصاص.
2) انخفاض درجة الانفتاح الاقتصادي لمصر على العالم الخارجي، واعتماد هيكل الصادرات المصرية على المواد الأولية والوقود بصورة كبيرة.
3) هناك تحسن في مؤشر إنتاجية مستلزمات الإنتاج، وخاصة في القطاع الخاص، مما يعني أن القطاع الأخير أكثر كفاءة من القطاع العام في تخصيص الموارد واستغلالها، ومن ثم فإن الاتجاه نحو التخصص في ظل الإصلاح الاقتصادي، والعمل على إعطاء القطاع الخاص مزيداً من الحرية، ومزيداً من الصلاحيات في مجال التجارة الخارجية دون قصرها على القطاع العام – يتوقع أن يكون له من الأثار الإيجابية على كفاءة تخصيص موارد المجتمع.

الدراسة السابعة: بعنوان "الأثار الاقتصادية لتحرير تجارة الخدمات في ظل منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد المصري "(الشال، 2002):

هدفت الدراسة إلي تتبع مدي فاعلية تحرير التجارة في الخدمات لتحقيق الكفاءة الاقتصادية للاقتصاد من خلال دراسة الأثار الاقتصادية لتحرير التجارة في الخدمات على المتغيرات الاقتصادية الكلية والقطاعات الاقتصادية في الاقتصاد المصري في ظل التجارة العالمية.

واعتمدت منهجية الدراسة على ثلاثة أنواع من التحليلات الاقتصادية:

1) التحليل النظري، تم من خلاله استعراض التطور التاريخي لمنظمة التجارة العالمية.
2) التحليل الوصفي، تم من خلاله تحليل أداء قطاع الخدمات على المستوي الدولي والمستوي المحلي.
3) التحليل التطبيقي، تم من خلاله اختيار مجموعة من المؤشرات لقياس الميزة التنافسية بأشكالها المختلفة، هذا إلى جانب استخدام أساليب القياس المناسبة للتحليلات الإحصائية والعلاقات المختلفة.

وخلصت الدراسة إلي:

1) يوجد ارتباط طردي قوي بين الاستثمار في الخدمات وبين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.
2) تحرير التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية، يؤدي إلي زيادة حجم التبادل التجاري لجميع الأطراف وتوسيع الأسواق.
3) تزايدت أهمية التجارة في الخدمات مما أدي إلى إدراجها في إتفاقيات تحرير التجارة في الخدمات في ظل منظمة التجارة العالمية، مما يؤثر على قطاع الخدمات في الاقتصاد من حيث اختلاف رأس المال وكفاءة العاملين والتكنولوجيا المستخدمة وتطوير قطاع الخدمات وتعديل التشريعات والقوانين.
4) أن يتم اجراء التعديلات الهيكلية في أنشطة الخدمات حتى يمكن الإفادة منها الي أقصى درجة والإقلال من الأثار السلبية المحتملة، وذلك بالاستفادة من فترة السماح المتفاوتة والتي وصلت في بعض الحالات إلى عشر سنوات.
5) تستفيد مصر من الإتفاقات التي عقدتها مع الدول العربية وإتفاقية الكومسيا، وضرورة خلق الوعي لدي المواطن المصري بأهمية استخدام المنتجات الخدمية الوطنية وتفضيلها على المنتجات غير المصرية لما لذلك من أهمية في دعم الاقتصاد المصري.

الدراسة الثامنة: بعنوان " الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) "(أبو بكر، 1999):

هدفت الدراسة إلى التعرف على إتفاقية الجاتس، وتحديد السياسات التي تجب على الأسواق الخدمية في الوطن العربي إتباعها لمواجهة المنافسة الأجنبية. اتبعت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي والتحليل التطبيقي بالتركيز على سوق التأمين في الوطن العربي وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1) مستوي أداء شركات التأمين العربية وكفاءة أجهزة الإنتاج والتسويق لديها لم تتأثر بإتفاقية تجارة الخدمات، حيث أن حجم الأقساط المكتتبة بالسوق العربية لم تتغير قبل الإتفاقية وبعدها.
2) إن المزايا النسبية الناتجة عن المقومات السياحية المتوفرة في مصر تنبئ بمستقبل سياحي كبير يكون أثره ملموساً على الدخل القومي وميزان المدفوعات، ويؤدي بالطبع إلى درجة التشغيل الكامل للعمالة وما ينتج عن ذلك من ارتفاع مستوي المعيشة.
3) لن تستفيد الدول العربية كثيراً من تحرير قطاع الخدمات عالمياً وذلك لأن الدول العربية مستورد صاف للخدمات.
4) تزايدت حصة شركات التأمين الأجنبية في الدول العربية، حيث بلغ متوسط نمو حصتها في سوق التأمين العربية 11 % خلال الفترة من 1991إلي1999 في حين بلغ متوسط معدل نمو السوق العربية 5.1%.

الدراسة التاسعة: بعنوان "إتفاقية تحرير تجارة الخدمات (الجاتس) وأثارها المحتملة مستقبلاً على النشاط السياحي الدولي وإيراداته في مصر"(حسين، 1998):

هدفت الدراسة إلى محاولة الكشف عن الأثار المتوقعة لإتفاقية تجارة الخدمات (الجاتس) على النشاط السياحي الدولي في مصر مستقبلاً ومن ثم وضع بعض التصورات عما ينبغي أن تكون عليه السياسات السياحية في هذا الإطار.

اتبعت الدراسة منهج التحليل الوصفي بعد صياغة مجموعة من الفروض الأساسية المتمثلة في:

1) التزام جميع الدول الموقعة لإتفاقية الجاتس بالعمل على تنفيذها على المدي الطويل.
2) القدرة على مواجه أي مشكلات وفض أي منازعات تنشأ بين دول الإتفاقية بسبب ما يمكن أن يصيب بعضها بأضرار اقتصادية في الأجل القصير أو المدي المتوسط من جراء تنفيذ الإتفاقية.

3) سيادة حالة من السلم عالمياً وأن هناك آلية دولية جاهزة للعمل دائماً لفض أي منازعات تنشأ بين الدول الموقعة على الإتفاقية.
4) سيادة المنافسة سواء على المستوي المحلي في كل دولة أو على المستوي العالمي.
5) ضمان حرية الأفراد المستهلكين للخدمات في تحركاتهم الطبيعية من بلد لأخر وكذلك ضمان حريتهم في الإنفاق أو تحويل العملات من أو إلى بلدهم أو أي بلد أخر عضو في الإتفاقية.

وخلصت الدراسة إلى أن مصر تتمتع بمزايا نسبية في السياحة الدولية لا تتمتع بها دول الشرق الأوسط الأخرى، ومن ثم فإن تطبيق إتفاقية الجاتس سيؤدي إلى تمتعها بتدفق الاستثمارات والخبرات السياحية الأجنبية أكثر من غيرها ومن المتوقع ألا يؤدي هذا فقط إلي زيادة الإيرادات السياحية لمصر بل أيضاً إلي زيادة نصيبها النسبي من الإيرادات السياحية الدولية لمنطقة الشرق الأوسط.

الدراسة العاشرة: بعنوان" واقع السياسات التجارية وأفاقها في ظل إتفاقية منظمة التجارة العالمية"(زروق، 1998):

هدفت تلك الدراسة إلي بحث دور سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية في إحداث مشاركة فعالة للاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي بهدف تحسين استغلال الفرص في البيئة التجارية العالمية الجديدة. واهتمت بتحليل الإلتزامات التي أجريت على الدول العربية في منظمة التجارة العالمية، وقد بينت أن الإلتزامات المحددة التي قدمتها الدول العربية الأعضاء لفتح أسواقها المحلية أمام موردي الخدمات الأجانب، قد اقتصرت على القطاعات التي تتمتع فيها عدد من الدول العربية بميزة نسبية مثل السياحة وخدمات السفر، وفي القطاعات التي تتماشي مع احتياجات التنمية الاقتصادية فيها مثل خدمات الإنشاء والهندسة المدنية والاتصالات والنقل والخدمات المصرفية والمالية، وتركزت هذه الامتيازات في منح التواجد التجاري والسماح بانتقال الأشخاص في الشركات الأجنبية المُصدرة لهذه الخدمات، إلا أن هذه الامتيازات صاحبتها بعض القيود الصريحة مثل الشروط التي تتعلق بالإقامة المؤقتة للأشخاص، وشروط موافقة السلطات النقدية على فتح مكاتب أو فروع للبنوك التجارية الأجنبية، أو قيود ملكية العقارات التجارية التي تصاحب منح حق التواجد التجاري للموردين الأجانب.

وقد خلصت الدراسة إلى أن إلتزامات الدول العربية تبدو مُحددة من حيث الأثر المتوقع للمنافسة الأجنبية على الصناعات المحلية للخدمات، مع اتاحة الفرصة لمنتجي السلع في الدول

العربية للاستفادة من المنافسة الأجنبية على الصناعات المحلية للخدمات، مما يدعو إلى توفير خدمة أفضل بسعر أقل وجودة عالية، مما يساهم في تحسين القدرة التنافسية للخدمات المحلية.

الدراسة الحادية عشر: بعنوان "الانفتاح في التجارة والخدمات والنمو الاقتصادي" (Antoine& Andreas , 2006):

اهتمت هذه الدراسة بأثر تحرير كلاً من قطاع الاتصالات والقطاع المالي على النمو الاقتصادي وذلك بتحليل البيانات الخاصة بصادرات وواردات القطاع المالي وقطاع الاتصالات كمقياس للتحرير في القطاعين وبيانات مجمل الناتج القومي.

وباستخدام نموذج الانحدار (The Threshold Regression Model) توصلاً إلى أن التحرر في القطاعات له تأثير مختلف على كل من البلاد ذات الدخول المرتفعة والبلاد ذات الدخول المنخفضة ووجد أن هناك دلائل قوية على فاعلية العلاقة بين تحرير قطاع الاتصالات والنمو في البلاد ذات الدخل المنخفض وذلك لقوة عنصر العمالة من حيث ارتفاع إنتاجية العامل وانخفاض أجرة نسبياً مما يساعد أيضاً على جذب الاستثمارات الأجنبية للاستفادة من هذه الميزة مما يؤدى إلي زيادة إنتاجية القطاع ككل. على عكس القطاع المالي وجد أن التحرير في ظل دولة تتمتع بالدخل المرتفع أفضل من الدولة ذات الدخل المنخفض.

الدراسة الثانية عشر: بعنوان "البلدان النامية وتعزيز النظام في جولة اورجواي"(Whalley,1995):

هدفت تلك الدراسة إلى بحث أثر تحرير التجارة قطاع الخدمات على الرفاهية الاقتصادية في كل من الدول النامية والمتقدمة وذلك في الفترة (1980-1995)، وذلك بدراسة العديد من القطاعات الخدمية كالقطاع المالي والنقل والسياحة والاتصالات.

وأوضحت أهمية تقوية اقتصاديات الدول النامية عن طريق تطبيق برنامج الخصخصة في القطاع الخدمي والذي من أثره إمكانية التخصص داخلياً وتعظيم العائد عالمياً من خلال دخول أسواق جديدة. كما أن المستهلك يحصل على الخدمات من أي مكان في العالم وبأفضل الأسعار في ظل سيادة المنافسة الكاملة وتطبيق آليات السوق الحُرة. وقام الباحث بتحليل البيانات الخاصة بمجمل الناتج القومي كمؤشر للنمو الاقتصادي وتحقيق المنافع من تحرير التجارة لكل من أمريكا وكندا والمكسيك كمثال للاقتصاديات المتقدمة والنامية وذلك خلال الفترة(1980-1995).

وتوصلت الدراسة إلى أن كفاءة استخدام القطاع المالي تؤدي إلى النمو في الأجل القصير من خلال زيادة معدلات الادخار والاستثمار، وكذلك استخدام سياسات الإصلاح في الدول النامية تؤدي إلي تحسين المستوي الاقتصادي بصورة نسبية في الأجل القصير وبصورة كلية في الاجل الطويل وذلك من خلال ارتفاع عائد مساهمة القطاع "بعد الإصلاح " في مجمل الناتج القومي وكذلك زيادة معدلات التبادل التجاري بدراسة صادرات وواردات قطاع الخدمات، وفي الأجل الطويل وجد أن الدول المتقدمة تحقق ارتفاع ملحوظ في مستوي الناتج القومي وكذلك تحسن في مستوي الخدمات على الرغم من عدم ظهور أي نتيجة فعلية في الأجل القصير نتيجة لقوة اقتصادها وعدم وجود خلل كبير يتطلب إصلاحات كما في الدول النامية.

(5) أهمية الدراسة:

أ) التعرف على أثار إتفاقية الجاتس على قطاع الخدمات بصفة عامة وقطاع السياحة بصفة خاصة.

ب)التعرف على الدروس المستفادة من تجارب شركات السياحة المنافسة في كيفية استخدامها لمفاهيم تحرير تجارة الخدمات في تطوير أساليب تقديم الخدمات والمنتجات السياحية بشكل متكامل.

ت)بيان أهمية استراتيجيات الوعي السياحي ودورها الفعال في تعزيز الوضع التنافسي لقطاع السياحة المصري.

ث)إن تحسين الوضع الحالي لقطاع السياحة أن يعد طوق النجاة للخروج من عدد كبير من الأزمات مثل البطالة والفقر والخلل في ميزان المدفوعات.....أي يمكن اعتبار النهوض بقطاع السياحة أحد حلول مواجهة المشكلات الاقتصادية في مصر.

(6) فرضية الدراسة:

في ضوء دراسة أثر إتفاقية الجاتس على قطاع السياحة في مصر، فإنه يمكن صياغة فرضية تتمثل في:

أن إتفاقية تحرير التجارة في الخدمات (الجاتس) ذات تأثيراً إيجابياً على قطاع السياحة في مصر.

(7) حدود الدراسة:

محددات زمانية: سوف يتم تحليل أثر إتفاقية الجاتس على قطاع السياحة لمدة 40عاما، مقسمة على فترتين:

- قبل توقيع الإتفاقية أي الفترة (1975-1994).
- بعد توقيع الإتفاقية أي الفترة (1995-2014).

محددات مكانية: تقتصر هذه الدراسة على قطاع السياحة في مصر

(8) منهجية الدراسة:

- من حيث المنهج العام: يستخدم الباحث المنهج الاستقرائي الذي يتم من خلاله تجميع المعلومات والبيانات اللازمة للبحث من خلال مراجعة الأدبيات والكتابات الاقتصادية ذات الصلة بموضوع الدراسة.
- من حيث المنهج التحليلي: سوف يتم استخدام أسلوب التحليل الكمي (القياسي)، وذلك لتقدير علاقة الانحدار بين متغيرات الدراسة من خلال بيانات سلسلة زمنية للفترة (1975-2014)، وذلك باستخدام أسلوب التكامل المشترك (Co-integration Analysis)، هذا إلى جانب إجراء العديد من الاختبارات كشرط ضروري للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية.

(9) توصيف البيانات:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى توصيف وتقدير نموذج قياسي يمكن الاعتماد عليه لقياس أثر إتفاقية الجاتس على قطاع السياحة، وتستخدم منهجية التكامل المشترك بهدف التعرف على طبيعة العلاقة التوازنية بين المتغيرات محل الدراسة في المدي الطويل.

ويمكن تحقيق ذلك على النحو التالي:

أولاً: توصيف النموذج:

يقصد بتوصيف النموذج دراسة العلاقة بين المتغيرات المختلفة والتعبير عن هذه العلاقة في صورة رياضية.

مصادر البيانات والإحصائيات الوصفية لها:

تقتصر الدراسة على الفترة (1975-2014) لإجراء الدراسة القياسية لأثر إتفاقية الجاتس على قطاع السياحة، حيث تم تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين وهما:

المرحلة الأولي: قبل توقيع الإتفاقية (1975-1994).

المرحلة الثانية: بعد توقيع الإتفاقية (1995-2014).

ويعتقد الباحث أن فترة الدراسة – تشمل 40 مشاهدة –تعد فترة كافية لعمل سلسلة زمنية (قبل وبعد الإتفاقية) تصلح لأغراض التحليل الإحصائي والتنبؤ، وبالتالي تحقيق هدف الدراسة. وتعتمد الدراسة بصفة أساسية على البيانات السنوية المنشورة والتي تم جمعها من نشرات وتقارير الجهات والأجهزة المختلفة وهي كالتالي:

1) **الإيرادات السياحية**: اعتمد الباحث على قيمة الإيرادات السياحية وفقاً لمؤشرات ميزان المدفوعات والتي تم الحصول عليها من خلال التقرير السنوي الصادر عن البنك المركزي المصري، وتبلغ أعلي قيمة للإيرادات السياحية 11.60 مليار دولار وأدني قيمة لها 0.49 مليار دولار، ويبلغ المتوسط 3.7654، والانحراف المعياري3.4 .

2) **إيرادات الفنادق والقري السياحية**: ويقصد بها قيمة إيرادات الفنادق والقري السياحية والتي تم الحصول عليها من واقع النشرة السنوية لإحصاءات مقومات النشاط الفندقي والقري السياحية بقطاعات الأعمال العام والخاص والحكومي الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وتبلغ أعلي قيمة للإيرادات 31.20 مليار جنيه وأدني قيمة لها 0.3 مليار جنيه، ويبلغ المتوسط 6.8600، والانحراف المعياري 9.2 .

3) **عدد السائحين القادمين**: تم الحصول عليه من خلال النشرة السنوية لإحصاءات السياحة الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وتبلغ أعلي عدد 14.70 مليون سائح، وأدني عدد 0.79 مليون سائح، ويبلغ المتوسط 4.8056، والانحراف المعياري 4.0 .

4) **عدد الليالي السياحية**: تم الحصول عليه من خلال النشرة السنوية لإحصاءات السياحة الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وتبلغ أعلي عدد 147.40 مليون ليلة، وأدني عدد 5.85 مليون ليلة، ويبلغ المتوسط 428543، والانحراف المعياري 44.3 .

5) **عدد الغرف بالفنادق والقري السياحية**: تم الحصول عليه من واقع النشرة السنوية لإحصاءات مقومات النشاط الفندقي والقري السياحية بقطاعات الأعمال العام والخاص والحكومي الصادرة

عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وتبلغ أعلي عدد 162.81 ألف غرفة، وأدني عدد 23.40 ألف غرفة، ويبلغ المتوسط 79.4378، والانحراف المعياري 44.8 .

6) **سعر صرف العملة المحلية بالدولار**: يعتمد الباحث على سعر الصرف في السوق المصرية وهو عبارة عن قيمة الجنيه أمام الدولار الأمريكي والذي تم الحصول عليه من الكتاب الإحصائي السنوي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والمجلة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري، وتقارير البنك المركزي المصري، وتبلغ أعلي قيمة لسعر الصرف 7.14 جنيهاً، وأدني قيمة 0.39 جنيهاً، ويبلغ المتوسط 3.1386، والانحراف المعياري 223280.

7) **إتفاقية الجاتس**: وفيما يتعلق بالمتغير الخاص بتطبيق إتفاقية الجاتس فيتم التعبير عنه بمتغير صوري(Dummy) نظراً لصعوبة التعبير عنها بصورة كمية فيأخذ هذا المتغير صفر قبل تطبيق الإتفاقية وواحد بعد تطبيق الإتفاقية.

تحديد متغيرات النموذج:

تنقسم المتغيرات محل الدراسة إلى نوعين رئيسيين وهما:

1) **المتغيرات التابعة**: وهي المتغيرات التي تنعكس عليها التغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة (المفسرة)، والمتغير التابع هنا هو الإيرادات السياحية وفقا لبيانات البنك المركزي، وإيرادات الفنادق والقري السياحية وفقا لبيانات وزارة التخطيط، حيث يتم تقدير كلاً منهما على حدة في نموذج خاص بها.

2) **المتغيرات المستقلة أو المفسرة**: وهي المتغيرات التي تؤثر في المتغير التابع، ومن أهم المتغيرات التي تؤثر على الإيرادات السياحية وفقا لتقديرات البنك المركزي أو تقديرات وزارة التخطيط: عدد السائحين القادمين، وعدد الليالي السياحية، وعدد الغرف بالفنادق، وسعر الصرف، وإتفاقية الجاتس.

الرموز والتعريفات:

يوضح هذا الجزء من الدراسة الرموز والتعريفات للمتغيرات التي سوف تستخدم في تقدير دالة الإيرادات السياحية وإيرادات الفنادق والقري السياحية:

جدول رقم (1) الرموز والتعريفات المستخدمة لمتغيرات الدراسة

الرمز	التعريف	الرمز	التعريف
Y_1	الإيرادات السياحية.	X_3	عدد الليالى السياحية.
Y_2	إيرادات الفنادق والقري السياحية.	X_4	سعر صرف العملة المحلية بالدولار.
X_1	عدد السائحين القادمين.	X_5	إتفاقية الجاتس.
X_2	عدد الغرف بالفنادق والقري السياحية.	t	الزمن.

المصدر: من أعداد الباحث.

وتصبح الصورة العامة الاحتمالية لدالة الإيرادات السياحية، ودالة إيرادات الفنادق والقري السياحية كما يلي:

دالة الإيرادات السياحية: $Y1= F (x1, x2, x3, x4, x5,u)$

دالة إيرادات الفنادق والقري السياحية: $Y2= F (x1, x2, x3, x4, x5, u)$

حيث (u) يمثل حد الخطأ العشوائي (error term) للمعادلة والذي يفترض أن قيمة موزعة توزيعاً طبيعياً وبوسط حسابي يساوي الصفر وتباين ثابت، وهذه الفروض ضرورية للحصول على تقديرات غير متحيزة وتتصف بالكفاءة لكل معلمة من معلمات النموذج.

ثانياً: تقدير معالم النموذج:

لتطبيق منهجية التكامل المشترك في السلاسل الزمنية لابد من توافر عدة فروض وهي (علي، 2000: 13):

فروض التكامل المشترك:

1) أن تكون السلاسل الزمنية الأصلية للمتغيرات المستخدمة في التقدير ساكنة، وإذا كانت غير ساكنة يجب اختبار جذر الوحدة في كل سلسلة على حدة، وأن تكون السلاسل متكاملة من نفس درجة التكامل.

2) أن تكون هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة بمعني أن هذه المتغيرات لن تتباعد عن بعضها البعض في الأجل الطويل.

3) أن تكون هناك علاقة بين المتغيرات محل الدراسة.

خطوات تطبيق اختبارات التكامل المشترك:

ينطوي تطبيق هذا الأسلوب على إجراء ثلاثة اختبارات متتالية على بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة وهذه الاختبارات هي:

الاختبار الأول: فحص مدي سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة وبالتالي تحديد مدي تكاملها.

الاختبار الثاني: إجراء اختبارات التكامل المشترك بين المتغيرات على بيانات السلاسل الزمنية محل الدراسة وذلك لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات من عدمه.

الاختبار الثالث: قياس وتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة عن طريق نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model).

الخطوة الأولي: فحص مدى سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة:

يجب عند تطبيق التكامل المشترك، أن تكون السلاسل الزمنية ساكنة، وفي حالة غياب صفة الاستقرار أو السكون فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين المتغيرات سيكون انحداراً زائفاً Spurious ولا يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ بدرجة جيدة وصحيحة وذلك بالرغم من ارتفاع معامل التحديد R2. بداية تم إجراء اختبارات السكون على لوغاريتم المتغيرات المستخدمة في الدراسة والسابق الإشارة إليها، وذلك للحد من المشكلات التي تنشأ عادةً عند استعمال المتغيرات في صورتها المطلقة، وذلك فيما عدا سعر الصرف والمتغير الصوري المعبر عن إتفاقية الجاتس، فقد وجد أن الصيغة الأكثر ملاءمة والتي تعطي أفضل النتائج معهما هي الصيغة الخطية. وتمت هذه الاختبارات باستخدام اختبار ديكي فوللر-الموسع (ADF) بالاعتماد على الحقيبة الإحصائية (E-VIEWS)، وكانت نتائج هذا الاختبار كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2) نتائج اختبار ديكي فوللر (ADF)

المتغير	t قيمة المحسوبة	عند مستوي معنوية t القيمة الحرجة لـ			دلالة الاختبار	النتيجة
		1%	5%	10%		
Y_1	−1.48712	−3.61045	−2.93899	−2.60793	0.5295	غير ساكنة
(Y_1) الفرق الأول	−6.704053	−3.61559	−2.94115	−2.60907	0	ساكنة
Y_2	−1.838053	−3.6329	−2.9484	−2.61287	0.3566	غير ساكنة
(Y_2) الفرق الأول	−7.851066	−3.62102	−2.94343	−2.61026	0	ساكنة
X_1	−1.124263	−3.61045	−2.93899	−2.60793	0.6965	غير ساكنة
(X_1) الفرق الأول	−8.297234	−3.61559	−2.94115	−2.60907	0	ساكنة
X_2	−1.676903	−3.62102	−2.94343	−2.61026	0.4343	غير ساكنة
(X_2) الفرق الأول	−7.755261	−3.61559	−2.94115	−2.60907	0	ساكنة
X_3	−0.875211	−3.61045	−2.93899	−2.60793	0.7855	غير ساكنة
(X_3) الفرق الأول	−6.909517	−3.61559	−2.94115	−2.60907	0	ساكنة
X_4	−0.069536	−3.61559	−2.94115	−2.60907	0.9456	غير ساكنة
(X_4) الفرق الأول	−3.482626	−3.61559	−2.94115	−2.60907	0.014	ساكنة

المصدر: بالاعتماد على برنامج Eviews

وطبقاً للنتائج الموضحة في الجدول السابق تم قبول فرض العدم والقائل بوجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات المستخدمة في النموذج عند المستوي الأصلي للسلسلة الزمنية وبذلك تكون السلاسل الزمنية غير ساكنه حيث كانت (t المحسوبة) أقل من (t الجدولية). وحيث أن عدم سكون هذه السلاسل يعرض النموذج لظهور مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء (Serial Correlation)، وتكون السلسلة الزمنية بهذا الشكل غير مُهيئه للاستخدام في تقدير معلمات النموذج، فقد تم إعادة اختبار استقرار السلاسل الزمنية بعد أخذ الفرق الأول للسلسلة، وكانت (t المحسوبة أكبر من t الجدولية) عند جميع المستويات 1%، و5%، و10% وهو ما يعني رفض فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية، أي أن المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول.

الخطوة الثانية: إجراء اختبارات التكامل المشترك بين المتغيرات على بيانات السلاسل الزمنية محل الدراسة:

يتم إجراء اختبارات التكامل المشترك على بيانات السلاسل الزمنية وذلك بهدف التعرف على ما إذا كان هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة أي إنها متكاملة تكامل مشترك أم لا. ويوجد العديد من الاختبارات للتعرف على ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين

متغيرات الدراسة أهمها اختبار جوهانسن (Johansen) وهو الأكثر تعميماً بين الاختبارات الأخرى. وبتطبيق اختبار جوهانسن على المتغيرات محل الدراسة، واختبار وضع سكون بواقي الانحدارات من عدمه كانت النتائج كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (3) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (Y1,x1,x2,x3,x4,x5)

عدد علاقات التكامل بين المتغيرات	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
لا يوجد*	216.5030	125.6154	0.0000	85.26528	46.23142	0.0000
بحد أقصي (1)	131.2377	95.75366	0.0000	59.65107	40.07757	0.0001
بحد أقصي (2)	71.58664	69.81889	0.0359	28.44369	33.87687	0.1938
بحد أقصي (3)	43.14295	47.85613	0.1291	17.83489	27.58434	0.5089

* تشير إلى رفض فرض العدم عند مستوي معنوية 5%

المصدر: بالاعتماد على برنامج Eviews

جدول رقم (4) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (Y2,x1,x2,x3,x4,x5)

عدد علاقات التكامل بين المتغيرات	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
لا يوجد*	237.1641	111.7805	0.0000	97.81241	42.77219	0.0000
بحد أقصي (1)	139.3517	83.93712	0.0000	60.92823	36.63019	0.0000
بحد أقصي (2)	78.42349	60.06141	0.0007	30.41219	30.43961	0.0504
بحد أقصي (3)	48.01130	40.17493	0.0068	23.52282	24.15921	0.0608

* تشير إلى رفض فرض العدم عند مستوي معنوية 5%

المصدر: بالاعتماد على برنامج Eviews

ويتضح من الجدولين السابقين أنه يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وفقاً لكلا الاختبارين (Trace Test)، (Max-Eigen Test)، حيث توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل، حيث تم رفض فرض العدم بعدم وجود أي علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك واحدة عند

مستوي معنوية 5%، وبالتالي فإن الخطوة التالية تتمثل في قياس علاقة التكامل المشترك متغيرات النموذج.

الخطوة الثالثة: قياس وتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة:

في حالة إذا كانت المتغيرات التي تتكون منها ظاهرة ما تتصف بخاصية التكامل المشترك كما أشارت النتائج السابقة يكون النموذج الأكثر ملاءمة لتقدير العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة هو نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) وبالتالي فإذا كانت المتغيرات غير متكاملة مع بعضها في الأجل الطويل، فإن هذا النموذج لا يصبح صالحاً لتفسير سلوك هذه الظاهرة.

وقد اعتمدت منهجية تقدير النموذج على البدء بنموذج موسع ثم اختصاره تدريجياً للوصول إلى أكثر المتغيرات تأثيراً على الإيرادات، وهو ما يعرف بمنهجية (من العام إلى الخاص)، وبعد عدة محاولات لتقدير تلك النماذج كانت النتائج الإحصائية كما يلي:

جدول رقم (4-5) نتائج تقدير نماذج الدراسة

المتغيرات المستقلة	الإيرادات السياحية (Y_1)		إيرادات الفنادق والقري السياحية (Y_2)	
	معاملات	قيمة اختبار	معاملات الانحدار(β)	قيمة اختبار (t)
المقدار الثابت	-0.354241	-3.75698*	-0.444217	-4.83713*
X_1	1.102469	2.14726*	1.093499	2.43112*
X_2	-0.657269	-1.43900	0.666967	2.39573*
X_3	0.564601	1.40266	-0.578960	-1.61117
X_4	- 0.257368	-2.37315*	-0.252098	-2.61897*
X_5	0.744613	4.93703*	0.937392	6.11348*
قيمة اختبار (F)	5.665016		7.151641	
معامل التحديد (R^2)	0.569307		0.663624	
معامل التصحيح في الاجل	-0.778301		-0.806734	

* تعني أن المتغير معنوي عند 5%

المصدر: بالاعتماد على برنامج Eviews

وتشير نتائج تقدير المعادلات كما يتضح من الجدول السابق إلى النتائج التالية:

أولاً: بالنسبة لتقدير نموذج الإيرادات السياحية (Y1):

- لبحث معنوية النموذج بشكل عام تم إجراء اختبار (F) وتبين من الاختبار أن النموذج معنوي إحصائياً حيث كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية والتي تعادل 2.6896 عند مستوي معنوية 5%.
- بلغ معامل التحديد (R2 =0.57) وهذا يعني أن 57% من التغيرات في الإيرادات السياحية وفقاً لتقديرات البنك المركزي يرجع إلى المتغيرات التفسيرية (عدد السائحين، وعدد الغرف بالفنادق والقري السياحية، وعدد الليالي السياحية، وسعر الصرف، وإتفاقية الجاتس)، وباقي التغيرات وقدرها 43% ترجع إلى العوامل الأخرى والتي يعبر عنها المتغير العشوائي.
- في حين بلغ معامل تصحيح الخطأ في الأجل القصير0.78- ويوضح أن سرعة تصحيح الخطأ في المعادلة معنوية وسالبة، وهذا يعني أن 78% من عدم التوازن في الأجل الطويل في الإيرادات السياحية يتم تصحيحه في السنة مما يعكس قدرة النموذج على تصحيح الخطأ في فترة قصيرة.
- وبالنسبة لمعنوية المتغيرات التفسيرية فأظهرت نتائج التحليل أن كلاً من عدد السائحين، وسعر الصرف، وإتفاقية الجاتس معنوي إحصائياً حيث كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تعادل(2.0423) عند مستوي معنوية 5%. وعلى ضوء نتائج النموذج ظهرت إشارات معلمات المتغيرات التفسيرية كما يلي:

- ظهرت إشارة معلمة عدد السائحين موجبة مما يعني وجود علاقة طردية بين عدد السائحين والإيرادات السياحية، وتتفق هذه النتيجة مع ما تم توقعه لإشارة معلمة عدد السائحين من واقع الدراسات الاقتصادية السابقة، حيث يؤدي زيادة عدد السائحين القادمين إلي زيادة الإيرادات السياحية والعكس صحيح.
- ظهرت إشارة معلمة سعر الصرف سالبة، مما يعكس وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والإيرادات السياحية، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث يؤدي ارتفاع سعر الدولار (انخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار الأمريكي) إلى انخفاض الإيرادات السياحية، حيث يستطيع السائح إشباع رغباته واحتياجاته بأقل إنفاق على الاستهلاك من السلع والخدمات.

- وبالنسبة لإشارة معلمة المتغير الصوري(X5) المعبر عن إتفاقية الجاتس قد ظهرت موجبة، وهذا يعني أن تطبيق إتفاقية الجاتس يؤثر بالإيجاب على الإيرادات السياحية، حيث وفقاً لقيم المعلمة المقدرة في الجدول السابق، فإن تطبيق إتفاقية الجاتس أدي إلي زيادة الإيرادات السياحية بنسبة 74.4% وفقاً لتقديرات البنك المركزي المصري.

ثانياً: بالنسبة لتقدير نموذج إيرادات الفنادق والقري السياحية (Y2):

- لبحث معنوية النموذج بشكل عام تم إجراء اختبار (F) وتبين من الاختبار أن النموذج معنوي إحصائياً حيث كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية والتي تعادل 2.6896 عند مستوي معنوية 5%.
- بلغ معامل التحديد (R2 =0.66) وهذا يعني أن 66% من التغيرات في إيرادات الفنادق والقري السياحية وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط يرجع إلى المتغيرات التفسيرية (عدد السائحين، وعدد الغرف بالفنادق والقري السياحية، وعدد الليالي السياحية، وسعر الصرف، وإتفاقية الجاتس)، وباقي التغيرات وقدرها 34% ترجع إلى العوامل الأخرى والتي يعبر عنها المتغير العشوائي.
- في حين بلغ معامل تصحيح الخطأ في الأجل القصير0.81- ويوضح أن سرعة تصحيح الخطأ في المعادلة معنوية وسالبة، وهذا يعني أن 81% من عدم التوازن في الأجل الطويل في إيرادات الفنادق والقري السياحية يتم تصحيحه في السنة مما يعكس قدرة النموذج على تصحيح الخطأ في فترة قصيرة.
- وبالنسبة لمعنوية المتغيرات التفسيرية فأظهرت نتائج التحليل أن كلاً من عدد السائحين، وعدد الغرف بالفنادق والقري السياحية، وسعر الصرف، وإتفاقية الجاتس كان معنوياً إحصائياً حيث كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تعادل(2.0423) عند مستوي معنوية 5%. وعلى ضوء نتائج النموذج ظهرت إشارات معلمات المتغيرات التفسيرية كما يلي:

- ظهرت إشارة معلمة عدد السائحين موجبة مما يعني وجود علاقة طردية بين عدد السائحين وإيرادات الفنادق والقري السياحية، وتتفق هذه النتيجة مع ما تم توقعه لإشارة معلمة عدد السائحين من واقع الدراسات الاقتصادية السابقة، حيث يؤدي زيادة عدد السائحين القادمين إلي زيادة الإيرادات السياحية والعكس صحيح.

- وبالنسبة لإشارة معلمة عدد الغرف في الفنادق والقري السياحية فقد ظهرت موجبة، مما يعني وجود علاقة طردية بين عدد الغرف في الفنادق والقري السياحية وإيرادات الفنادق والقري السياحية، حيث يؤدي ذلك إلي زيادة القدرة الاستيعابية للفنادق والقري السياحية وخاصة في موسم زيادة الرحلات السياحية وارتفاع نسبة الإشغال الفندقي.
- وتشير النتائج إلى أن إشارة معلمة سعر الصرف جاءت سالبة، مما يعكس وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وإيرادات الفنادق والقري السياحية وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث يؤدي ارتفاع سعر الدولار (انخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار الأمريكي) إلى انخفاض الإيرادات السياحية، حيث يستطيع السائح إشباع رغباته واحتياجاته بأقل إنفاق على الاستهلاك.
- وبالنسبة لإشارة معلمة المتغير الصوري(X5) المعبر عن إتفاقية الجاتس قد ظهرت موجبة، وهذا يعني أن تطبيق إتفاقية الجاتس يؤثر بالإيجاب على إيرادات الفنادق والقري السياحية، حيث وفقاً لقيم المعلمة المقدرة في الجدول السابق، فإن تطبيق إتفاقية الجاتس أدي إلي زيادة إيرادات الفنادق والقري السياحية بنسبة 94% وفقا لتقديرات وزارة التخطيط.

(10) نتائج الدراسة:

في ضوء ما تهدف إليه الدراسة من التعرف على أثر تطبيق إتفاقية تحرير تجارة الخدمات (الجاتس) على قطاع السياحة في مصر بما يسهم في تحقيق تنمية سياحية من شأنها دعم وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، واستناداً إلى ما تم عرضه ومناقشته تستخلص الدراسة مجموعة من النتائج وهي:

أن إتفاقية الجاتس تؤثر بالإيجاب على قطاع السياحة من خلال تَحسن العديد من مؤشرات الأداء السياحي في مصر والتي تنعكس بدروها في زيادة إيرادات قطاع السياحة بشكل ملحوظ خلال فترة ما بعد تطبيق الإتفاقية على قطاع السياحة، إلا أنه من الصعب القول بأن هذا التحسن يرجع بالضرورة إلى تحرير الخدمات السياحية فقط، وذلك نظراً لوجود عوامل أخري ساهمت في ازدهار أداء قطاع السياحة خلال الفترة نفسها، وبناء على ذلك يمكن تحديد الآثار العامة لإتفاقية الجاتس على قطاع السياحة، وكذلك تحديد عدد من العوامل الأخرى المساعدة لازدهار أداء قطاع السياحة خلال الفترة نفسها، وأهم التحديات الراهنة أمام قطاع السياحة في مصر.

أولاً: الآثار العامة لإتفاقية الجاتس على قطاع السياحة، وتتمثل في النقاط التالية:

- **توليد انطباع جيد عن تحرير قطاع السياحة المصري**: يوفر انضمام مصر والتزامها الدولي في إطار إتفاقية الجاتس انطباعاً جيداً على المستوي الدولي عن تحرير النشاط السياحي، وما يتيحه هذا أمام الشركات دولية النشاط، والمستثمرين الأجانب للتواجد داخل السوق المصرية، والتمتع بذات المعاملة الوطنية التي تتلقاها الشركات المصرية، وذلك وفقاً للإلتزامات والشروط الواردة بالإتفاقية، حيث لم يتم تقييد نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي في المشروعات السياحية المختلفة في كافة المحافظات المصرية، وذلك باستثناء محافظتي سيناء التي تم تقييد الاستثمار الأجنبي بهما بما لا يتعدى نسبة 49% وذلك لدواعي الأمن القومي المصري.
- **محدودية الآثار السلبية للجاتس على العمالة المصرية**: وذلك لأن انتقال العمالة يخضع للشروط الواردة في جدول الإلتزامات الأفقية المصرية، والتي تتضمن عدم زيادة العمالة الأجنبية عن 10% من إجمالي فروع المنشأة وفقا لقانون العمل في مصر رقم 137 لعام 1981، بما يضمن عدم إحلال العمالة الأجنبية محل العمالة المصرية إلا في نطاق محدود والذي قد يكون في مجال الإدارة العليا فقط أو في الوظائف التي تتطلب كفاءات معينة.
- **زيادة جودة الخدمات المقدمة**: يلاحظ أن زيادة التنافسية الناتجة عن دخول الشركات الأجنبية للعمل داخل السوق المصرية، وزيادة عمليات الاندماج والاستحواذ على المستوي الدولي، قد أديا إلي زيادة الاتجاه لتنوع المنتج السياحي في مصر وعدم الاعتماد فقط على السياحة الثقافية أو سياحة الآثار، وكذلك الاهتمام بتطبيق معايير الجودة ومتطلبات الجودة السياحية وذلك لضمان الاستمرار والمنافسة داخل السوق.
- **زيادة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة**: ساهمت كل من التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والبنود الواردة في الإتفاقية والملزمة للدول المتقدمة لمساعدة الدول النامية على نشر التكنولوجيا الحديثة وتشجيع الشركات السياحية العاملة داخل مصر سواء الأجنبية أو المصرية والتي تعمل في مجالي الفنادق والمطاعم أو النقل السياحي على استخدام الأنظمة المتطورة ذات التكنولوجيا العالية مثل تصميم المواقع الترويجية للسياحة المصرية على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) والاشتراك في المواقع الدولية الخاصة بتقديم الخدمات الإلكترونية لحجز الفنادق وتذاكر الطيران وتأجير السيارات.

ثانياً: العوامل الإضافية التي ساهمت في تحسين الأداء السياحي من أهمها:

- **السياسات والبرامج الداعمة للقطاع الخاص:** اتخذت مصر اتجاهاً متزايداً نحو تشجيع ورفع مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية المختلفة داخل الدولة، والتي يعد من أبرزها المجال السياحي وذلك منذ بدء برامج الإصلاح الاقتصادي في بداية التسعينيات.
- **مناخ الاستثمار:** يلاحظ ارتباط تدفق الاستثمارات الأجنبية داخل المشروعات السياحية في مصر بمناخ الاستثمار بصورة عامة وباستقرار السياسات الاقتصادية والاستقرار السياسي والأمني داخل الدولة، ومن ثم لا تعد الإلتزامات المصرية داخل إتفاقية الجاتس العامل الوحيد المؤثر في هذا المجال.
- **ارتباط قطاع السياحة بالعديد من القطاعات الأخرى:** هناك ارتباط بين الخدمات السياحية المقدمة، وكلاً من خدمات الاتصالات والخدمات المالية المختلفة، وكذلك خدمات النقل بأنواعه المختلفة. وقد قدمت مصر إلتزامات في هذه الخدمات فيما عدا خدمات النقل، حيث اقتصرت على خدمات النقل البحري فقط، وبالتالي فإن التحرير المتوازي لهذه الخدمات مع تحرير قطاع السياحة أدي إلى صعوبة الربط بين الأثر الناتج عن الإلتزامات المصرية في قطاع السياحة والتحسن الحادث في أداء قطاع السياحة.

(11) التوصيات:

توصي الدراسة بأنه لتعظيم الاستفادة من قطاع السياحة المصري في ظل إتفاقية الجاتس، فإن هناك عدة نقاط يجب أخذها في الاعتبار، منها ما يلي:

- زيادة درجة الاستقرار السياسي، وتكثيف التواجد الأمني بالمناطق السياحية، مع تقليل الإجراءات الأمنية في التعامل مع السائح، والتركيز في خطط التسويق السياحي على ما تتمتع به مصر من أمن وأمان.
- زيادة الوعي الثقافي بين المواطنين بأهمية النشاط السياحي وأثره في زيادة معدل النمو الاقتصادي، حيث تساهم زيادة الوعي الثقافي بين المواطنين بأهمية النشاط السياحي في زيادة درجة الرقي السلوكي في التعامل مع السائح بما يؤدي إلى زيادة الانطباعات الإيجابية لديه للعودة مرة أخري.
- تعاقد الشركات السياحية المحلية مع البنوك في أوروبا وامريكا لجلب السياح مع الأخذ بنظام التقسيط في دفع تكاليف الرحلة، حيث يقوم البنك بإرسال البرنامج المُصور لمعالم مصر إلي

العميل، مع حساب تكاليف الرحلة حسب المدة ومقدار القسط الشهري متضمناً سعر الفائدة الذي يتم خصمه كل شهر، وهو الأمر الذي يشجع السائحين على تكرار الزيارة.

- إعادة صوغ منظومة المنتجات السياحية في مصر بما يؤدي إلى عدم الاقتصار على سياحة الآثار والشواطئ، ولكن دعم وتطوير أنواع الأنشطة السياحية التي لا تزال مساهمتها ضعيفة في مكونات الإيرادات السياحية الحالية.
- تقديم برامج سياحية لذوي الاحتياجات الخاصة، ذلك أن السياحة يجب أن تتنوع ليس فقط في منتجاتها ولكن أيضاً في نوعية السائحين.
- زيادة عدد وحجم الحملات الإعلامية داخل مصر وخارجها، والتي تستند على أسس علمية متطورة بالتركيز على الدول العربية التي يكاد ينعدم فيها هذا النوع من الحملات وتكثيف العمل لاستقطاب السائح العربي وتفعيل السياحة العربية البينية، بجانب تطوير قطاع التسويق السياحي بدرجة أكبر عن طريق تقديم حزم سياحية تتميز بقدرتها العالية على الجذب السياحي يتم الترويج لها محلياً ودولياً.
- زيادة الاهتمام بالأفكار الإبداعية التي تساهم في زيادة عدد الليالي السياحية، وذلك للمجموعات السياحية التي تنتمي إلى مختلف المناطق والدول، بعد دراسة متوسط عدد الليالي السياحية التي اعتادت كل مجموعة سياحية على قضائها في مصر، وهو ما يتطلب دراسة أكثر تفصيلاً في هذا المجال.
- التنوع في تقديم الخدمات الفندقية، وعدم التركيز على الخدمات الممتازة فقط، وإنما إقامة المشروعات ذات الدرجات الفندقية الأقل لجذب المزيد من شرائح السائحين.
- تحديث وتطوير مشروعات البنية الأساسية المرتبطة بقطاع السياحة ومن بينها مشروعات المطارات والموانئ البحرية والطرق، وزيادة الارتقاء بخدمة المطارات.
- عمل حزم سياحية تتفق مع توقيتات الاجازات في الدول الأكثر اقبالاً على السياحة في مصر.
- إنشاء قاعدة بيانات للنشاط السياحي في مصر لتوفير البيانات والإحصاءات بصورة أكثر دقة والعمل على تحديثها، ومعرفة مدي تأثرها بالمتغيرات المحلية والدولية مما يساعد على وضع خطة للتنمية السياحية تأخذ في الاعتبار تغير الظروف المحلية والدولية المحيطة، كذلك توافر بيانات عن الدول المنافسة سياحياً لمصر حتى يمكن وضع بدائل لمواجهة هذه الدول وتدعيم القدرات المصرية على جذب السائحين.

- ضرورة الاهتمام والتوسع في مجال التدريب وتنمية القدرات للعاملين في كافة التخصصات المرتبطة بالسياحة لزيادة قدرتهم على المنافسة، وكذلك العاملين في مجال منتجات السلع التي تباع إلي السائح أو تُصدر إلى الخارج عن طريق وكلاء، حيث إنها دعاية لمصر وتساهم في تنشيط السياحة.

(13) المراجع:

- **أبو بكر، صفية احمد(1999):** الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس)، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط.
- **إسماعيل، عزة فؤاد نصر(2004):** أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- **البنك الاهل المصري(2000)**: النشرة السنوية.
- **التهامي، سحر (2004)**: الوضع التنافسي لصناعة السياحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المنتدى المتوسطي الثالث للتنمية، البنك الدولي.
- **حسبن، جليلة حسن(1998)**: اتفاقية تحرير تجارة الخدمات (الجاتس) وأثارها المحتملة مستقبلا على النشاط السياحي الدولي وإيراداته في مصر، قسم الدراسات السياحية، كلية السياحة والفنادق، جامعة الإسكندرية.
- **حمدنا، محمود محمد(2010):** تنافسية قطاع الخدمات وأثرة على سعر صرف الجنيه المصري مع التركيز على قطاع السياحة، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- **زروق، جمال الدين(1998):** واقع السياسات التجارية وأفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الأول، العدد الأول.
- **الشال، عبد الله عباس(2002)**: الاثار الاقتصادية لتحرير تجارة الخدمات في ظل منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق

- **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار(2006)**: أثر اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات على القطاع السياحي المصري، مجلس الوزراء.
- _____**(2007)**: دراسة تطبيقية لأثر اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات من واقع الشركات والمنشآت السياحية المصرية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء.
- _____**(2007)**: دراسة تطبيقية لأثر اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات من واقع الشركات والمنشآت السياحية المصرية، مجلس الوزراء.
- _____**(2007)**: السياحة في مصر. هل أصبحت بالفعل قاطرة للتنمية الاقتصادية، مجلس الوزراء، السنة الأولي.
- **معربة، زهيرة عبد الحميد(2004):** أثر اتفاقية الجاتس على تجارة الخدمات في الوطن العربي، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- **وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية(2001):** اتفاق التجارة في الخدمات واثره على مصر بين النظرية والتطبيق، سلسلة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، التمثيل التجاري، وزارة التجارة الخارجية.
- **Antoine, C.EL Khoury; Andreas, Savvides (2006):** Openness in Services Trade and Economic Growth, Science Direct, Economics Leers, www.Science.com.
- **Bull, Adrian (1991**) :Economics of Travel and Tourism, Australia: Pitman Publishing.
- **Byrns, Ralph T; Gerald, W (1995**): Environmental Protection Programs and Conservation Practices of Hotels in Ankara, Turkey, Tourism Management. , Volume 28. Issue 2, April.
- **Whalley. G (1995)**: Developing Countries and System StrengThening in Uruguay Round World Bank Sonference,The Yuguay Round and The Developing Economies, Washington DS.